

القسم السادس

تحقيق الاستفادة القصوى من السجون

الحرمان من الحرية عقوبة بحد ذاته. ويهدف هذا القسم إلى أن يؤكد على أن مهمة إدارة السجن لا تتمثل في توقيع مزيد من العقوبة على السجين. بل على العكس من ذلك ينبغي تشجيع السجناء على الاستفادة من وقتهم في السجن لتعلم مهارات جديدة وتحسين تعليمهم وإصلاح أنفسهم وإعداد أنفسهم للإفراج عنهم في نهاية الأمر.

المبادئ الجوهرية

ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي لسلطات السجن من معاملتهم للسجناء هو تشجيعهم على إصلاح أنفسهم وإعادة تأهيلهم اجتماعياً. وينبغي أن يكون نظام السجن لمساعدة السجناء على العيش في إطار القانون وكسب عيشهم بعد الإفراج عنهم.

الأساس في الصكوك الدولية

تنص المادة ١٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على ما يلي:

٣- يجب أن يراعي نظام السجن معاملة المسجونين معاملة يكون هدفها الأساسي إصلاحهم وإعادة تأهيلهم الاجتماعي... .

وتنص القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء على ما يلي:

٦٥- إن الهدف من معالجة المحكوم عليهم بالسجن أو بتدبير مماثل مجرمهم من الحرية يجب أن يكون، بقدر ما تسمح بذلك مدة العقوبة، إكسابهم العزيمة على أن يعيشوا في ظل القانون وأن يتدبروا احتياجاتهم بمجهودهم، وجعلهم قادرين على إنفاذ هذه العزيمة. ويجب أن يُخطط هذا العلاج بحيث يشجع احترامهم لذواتهم وينمي لديهم حس المسؤولية.

٦٦- (١) وطلباً لهذه المقاصد يجب أن تُستخدم جميع الوسائل المناسبة، ولا سيما الرعاية الدينية في البلدان التي يستطيع فيها ذلك، والتعليم، والتوجيه والتكوين على الصعيد المهني، وأساليب المساعدة الاجتماعية الفردية، والنصح في مجال العمالة، والرياضة البدنية وتنمية الشخصية، تبعاً للاحتياجات الفردية لكل سجين مع مراعاة تاريخه الاجتماعي والجنائي، وقدراته ومواهبه الجسدية والذهنية ومزاجه الشخصي ومدة عقوبته ومستقبله بعد إطلاق سراحه.

الآثار

يحق لسلطات السجن أن تتخذ كل الخطوات اللازمة لتكفل أن السجناء لا يهربون من الحبس القانوني وكفالة وجود نظام في السجن. ولكن يقع عليهم بالإضافة إلى ذلك الالتزام بتوفير الفرص للسجناء للاستفادة من الوقت الذي يقضونه في الحبس. ويعني ذلك أنه ينبغي أن يوجد برنامج كامل من الأنشطة يشمل التعليم والتدريب على المهارات والعمل والتربية البدنية.

ولا ينبغي أن يقضي السجناء كل يومهم محبوسين في زنزانة أو عنبر أو جالسين في فناء. بل ينبغي شغل وقتهم.

ومن شأن توفير مجموعة كاملة من الأنشطة البناءة للسجناء أن يسهم مساهمة كبيرة فيما وُصف في الفصل ١٥ من هذا الدليل باسم "الأمن النشط" في السجن. ويعني ذلك أنه إذا تم شغل السجناء بصورة كاملة ومثمرة في أنشطة بناءة فمن المرجح أن يكون السجن أكثر أمناً وأماناً.

وينبغي أن تنطوي الأنشطة التي يعمل فيها السجناء على غرض محدد وأن تزودهم بمهارات يستطيعون الاستفادة منها بعد الإفراج عنهم من السجن.

وينبغي أن تتاح الفرص أيضاً للسجناء من أجل تنمية أنفسهم. وينبغي أن تتناول هذه الفرص الاحتياجات الشخصية والعاطفية والدينية والثقافية. وعندما تؤخذ كل هذه الفرص مجتمعة فإنها تسمى أحياناً باسم "إعادة التأهيل".

وينبغي أيضاً إعداد السجناء ليعيشوا حياة مفيدة بعيداً عن الجريمة بعد إطلاق سراحهم.

توصيات عملية



- ترى اللجنة الأوروبية لمنع التمييز والمعاملة أو العقوبة اللانسانية أو المهينة أن السجن لمدة طويلة يمكن أن يؤدي إلى آثار نزع الصفة الاجتماعية عن التزلاء. إذ يصبح السجناء لمدة طويلة كائنات مؤسسية ويعانون من مجموعة من المشاكل النفسية ويميلون إلى الانفصال عن المجتمع الذي سيعود معظمهم إليه. وتوصي اللجنة بأن يتاح للسجناء المعنيتين إمكانية التمتع بمجموعة واسعة من الأنشطة الهادفة التي لها أكثر من طابع (العمل ويفضل أن يكون بقيمة مهنية؛ والتعليم والرياضة؛ إلخ) وأن يتمكن السجناء من ممارسة درجة من حرية الاختيار بشأن طريقة قضاء وقتهم وبذلك يتولد لديهم إحساس بالاستقلالية والمسؤولية الشخصية.

المهدف

هدف هذا الفصل هو أن يبرز اقتضاء اشتراك السجناء في مجموعة من أنشطة العمل ذات الفائدة لتزويدهم بمهارات يمكن لهم الاستفادة منها بعد الإفراج عنهم.

المبادئ الجوهرية

يتعين مطالبة جميع السجناء المحكوم عليهم والصالحين طبيًا بالعمل. وينبغي أن يزودهم هذا العمل بقدر الإمكان بمهارات لتمكينهم من كسب عيشهم بطريقة شريفة بعد الإفراج عنهم.

وتنطبق التشريعات الوطنية المتعلقة بالصحة والسلامة في العمل في السجون بنفس قدر انطباقها في المجتمع.

ويتم توفير التدريب المهني وخاصة للسجناء الشبان.

وينبغي أن يحصل السجناء على مقابل العمل الذي يقومون به.

وينبغي أن يُسمح للسجناء بإتفاق جزء من كسبهم على الأقل وإرسال جزء آخر إلى أسرهم وادخار جزء ثالث.

الأساس في الصكوك الدولية

تُكرس المادة ٢٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حق الناس جميعا في العمل:

- ١- لكل شخص حق في العمل ...
- ٢- لجميع الأفراد، دون أي تمييز، الحق في أجر متساوٍ على العمل المتساوي.
- ٣- لكل فرد يعمل حق في مكافأة عادلة ومرضية تكفل له ولأسرته عيشة لائقة بالكرامة البشرية وتُستكمل، عند الاقتضاء، بوسائل أخرى للحماية الاجتماعية.

وتنص المادة ٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على ما يلي:

- ٣- (أ) لا يجوز إكراه أحد على السخرة أو العمل الإلزامي؛
- (ب) لا يجوز تأويل الفقرة ٣ (أ) على نحو يجعلها، في البلدان التي تجيز المعاقبة على بعض الجرائم بالسجن مع الأشغال الشاقة، تمنع تنفيذ عقوبة الأشغال الشاقة المحكوم بها من قِبل محكمة مختصة؛

(ج) لأغراض هذه الفقرة، لا يشمل تعبير السخرة أو العمل الإلزامي:

- ١٠- الأعمال والخدمات غير المقصودة بالفقرة الفرعية (ب) والتي تفرض عادة على الشخص المعتقل نتيجة قرار قضائي أو قانوني أو الذي صدر بحقه مثل هذا القرار ثم أُفرج عنه بصورة مشروطة؛

ويقتضي المبدأ ٨ من المبادئ الأساسية لمعاملة السجناء ما يلي:

ينبغي تهيئة الظروف التي تمكن السجناء من الاضطلاع بعمل مفيد مأجور ييسر إعادة انخراطهم في سوق العمل في بلدهم ويتيح لهم أن يساهموا في التكفل بأسرهم وبأنفسهم مالياً.

وتنص القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء على ما يلي:

٧١- (١) لا يجوز أن يكون العمل في السجن ذا طبيعة مؤلمة.

(٢) يفرض العمل على جميع السجناء المحكوم عليهم تبعاً للياقتهم البدنية والعقلية كما يحددها الطبيب.

(٣) يوفّر للسجناء عملاً منتجاً يكفي لتشغيلهم طوال يوم العمل العادي.

(٤) يكون هذا العمل إلى أقصى الحدود المستطاعة من نوع يصون أو يزيد قدرة السجين على تأمين عيشه بكسب شريف بعد إطلاق سراحه.

(٥) يوفّر تدريباً مهنيّاً نافعاً للسجناء القادرين على الانتفاع به ولا سيما الشباب.

(٦) تتاح للسجناء، في حدود ما يتمشى مع الاختيار المهني السليم ومتطلبات إدارة السجن والانضباط فيه، إمكانية اختيار نوع العمل الذي يرغبون القيام به.

٧٢- (١) يتم تنفيذ العمل وطرائقه في السجن على نحو يقترب به بقدر الإمكان من الأعمال المماثلة خارج السجن بغية إعداد السجناء لظروف الحياة العملية الطبيعية.

(٢) إلا أن مصلحة السجناء وتدريبهم المهني لا يجوز أن يصيرا خاضعين لمقصد تحقيق ربح مالي من وراء العمل في السجن.

٧٣- (١) يُفضل أن تقوم إدارة السجن مباشرة، لا المقاولون الخاصون، بتشغيل مصانعهم ومزارعهم.

(٢) حين يُستخدَم السجناء في أعمال لا تخضع لسلطان الإدارة، يتوجب أن يكونوا دائماً تحت إشراف موظفي السجن. وما لم يكن العمل لحساب إدارات حكومية أخرى يتوجب على الأشخاص الذين يُقدّم لهم أن يدفعوا للإدارة كامل الأجر الذي يتقاضى عادة عنه، ولكن مع مراعاة إنتاجية السجناء.

٧٤- (١) تُتخذ في مؤسسات السجن نفس الاحتياطات المفروضة لحماية سلامة وصحة العمال الأحرار.

(٢) تُتخذ تدابير لتعويض السجناء عن إصابات العمل والأمراض المهنية بشروط لا تكون أقل مواتاة من تلك التي يمنحها القانون للعمال الأحرار.

٧٥- (١) يُحدّد العدد الأقصى لساعات العمل اليومي والأسبوعي بالقانون أو بنظام إداري مع مراعاة الأنظمة أو العادات المحلية المتبعة في مجال استخدام العمال الأحرار.

(٢) يُشترط في تحديد الساعات المذكورة أن يترك يوماً للراحة الأسبوعية ووقتاً كافياً للتعليم وغيره من الأنشطة المقتضاة كجزء من علاج السجناء وإعادة تأهيلهم.

٧٦- (١) يكافأ السجناء على عملهم وفقاً لنظام أجر منصف.

(٢) يجب أن يسمح النظام للسجناء بأن يستخدموا جزءاً على الأقل من أجرهم في شراء أشياء مُرخّص بها لاستعمالهم الشخصي وأن يوصلوا جزءاً آخر منه إلى أسرهم.

(٣) ويجب أن ينص النظام أيضاً على احتجاز الإدارة لجزء من الأجر حيث يشكل كسباً مُدخراً يتم تسليمه للسجين لدى إطلاق سراحه.

الآثار

تُميّز الصكوك الدولية بين "الأشغال الشاقة" التي يمكن فرضها في إطار الحكم الصادر عن محكمة، من ناحية، و"السخرة أو العمل الإلزامي"، وهما محظوران.

وينبغي أن يحصل السجناء على أجر منصف مقابل عملهم. والمبدأ البارز هو أن عمل السجناء لا ينبغي فرضه مجرد تحقيق ربح سواء لسطات السجن أو لمقاول خاص.

وينبغي أن يُسمح للسجناء بما يلي:

- إنفاق جزء من أجرهم في السجن؛
- إرسال جزء من أجرهم إلى أسرهم؛
- ادخار جزء لحين الإفراج عنهم.

وينبغي أن يخضع العمل في السجن لنفس القوانين التي يخضع لها العمل بين الجمهور من ناحية الصحة والسلامة وإصابة العمل وأمراض المهنة.

ولا ينبغي التمييز بين المرأة والرجل من ناحية نوع العمل المعروض عليهم وينبغي دفع نفس الأجر مقابل العمل المتساوي للرجل والمرأة.

وإذا لم يحصل السجناء على العمل وتعودوا على الكسل فقد يضيع لديهم الإحساس بالمسؤولية عن أنفسهم وعن أسرهم. وقد يزيد ذلك من صعوبة الحياة في إطار القانون بعد الإفراج عنهم.

- في بعض البلدان تطالب وزارات حكومية بعرض بعض أنواع العمل على إدارة السجن. وقد يكون هذا العمل في شكل عقود حكومية داخلية مثل أثاث المكاتب الحكومية. وقد يكون لأعمال خارجية مثل صناعة لوحات تسجيل المركبات. ويمكن أن يكون ذلك مصدراً مفيداً لعمل السجناء.
- عندما لا يتوفر العمل للسجناء يجب على موظفي السجن أن يفكروا بطريقة مبتكرة لاكتشاف طرق أخرى لشغل السجناء. ومن أمثلة ذلك:
 - يمكن أن تحصل إدارة السجن على الطلاء وغيره من المواد وإعطائها للسجون للعمل في طلاء وإصلاح مباني المؤسسة.
 - عندما تتوفر الأراضي الزراعية لدى السجن يمكن أن يقوم السجناء بزراعتها للحصول على الغذاء لأنفسهم ولغيرهم.
 - إذا كان السجن قريباً من إحدى المدن يمكن لموظفي السجن الاتصال بالمنظمات غير الحكومية فيها لبحث الطرق التي يمكن بها للسجناء المساعدة في أعمال المنظمات لصالح الأشخاص المحرومين مثل صناعة الأثاث لبيوت المشردين أو صناعة اللعب لبيوت الأطفال.
- وينبغي أن تكون سلطات السجن على علم بالتشريع الوطني المتعلق بالصحة والسلامة في العمل. وينبغي تطبيق هذا التشريع أيضاً في السجون.

وقد تتاح الفرص لإشراك شركات تجارية وصناعية خاصة في توفير العمل للسجناء. وعندما يحدث ذلك يجب على سلطات السجن أن تتأكد من عدم استغلال السجناء كمجرد مصدر للعمالة الرخيصة أو لتخفيض أجور العمالة المحلية. وفي هذه الحالات ينبغي أن يحصل السجناء على المعدل الكامل لأجر العمل الذي يقومون به.

موضوعات للمناقشة ?

- قد يحدث أحياناً أن يكون الأشخاص الموجودين في السجن بدون سابق تجربة في العمل. وقد لا يعتقدون أنهم مطالبون بالعمل أثناء بقائهم في السجن. كيف يمكن حفزهم للعمل؟
- ما هي الاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان إذا سُمح لشركة خاصة أن تنشئ مصنعاً في السجن وأن تستخدم السجناء للعمل فيها؟
- تتفشى البطالة بدرجة عالية في المجتمع المحلي. ويتساءل الناس لماذا يحصل السجناء على العمل في حين أن كثيراً من الأشخاص الذين يحترمون القانون لا يستطيعون العثور على العمل. ما هو الرد؟
- تشير الصكوك الدولية إلى أنه ينبغي عدم مطالبة السجناء بأداء السخرة أو العمل الإلزامي ومع ذلك فإنها تشير أيضاً إلى أن السجناء المحكوم عليهم ينبغي أن يطالبوا بالعمل. ما هي الحدود التي ينبغي أن توضع على العمل الذي يتعين على السجناء القيام به؟ وما هي الاستحقاقات التي ينبغي أن يحصل عليها السجناء في صدد العمل الذي يقومون به؟

- ١- كلفت بمهمة الإشراف على سجن يتم فيه حبس السجناء في زنازينهم لمدة ٢٣ ساعة يوميا. ولا يتوفر أي نشاط صناعي. وهناك أراضي واسعة في محيط السجن وهي غير مزروعة. وهناك مدينة صغيرة قريبة ولكن التسهيلات الاجتماعية للمجتمع المحلي سيئة جداً. فمباني المدرسة والمستشفى متهاككة. وقد أبلغك رؤساؤك بوضع خطة لتوفير نشاط يكفل انشغال السجناء ويساعد المجتمع المحلي بشكل ما. كيف تقوم بذلك؟
- ٢- أنت مسؤول عن سجن تقل فيه فرص العمل للسجناء. وحضر إليك أحد رجال الأعمال المحليين ليقول إنه يرغب في إنشاء ورشة داخل السجن. وسيقدم كل الآلات اللازمة. وهو يحتاج إلى التزام بأن جميع السجناء سيعملون لمدة ٤٠ ساعة أسبوعياً. وقد وعد أن يعطيك ١٠ في المائة من مجموع الأرباح. كيف ترد على ذلك؟ ما هي العوامل التي يتعين عليك أن تأخذها في الاعتبار؟

المهدف

يهدف هذا الفصل إلى إبراز حق السجناء في المشاركة في التعليم والأنشطة الثقافية التي تهدف إلى التنمية الكاملة للشخصية الإنسانية.

المبادئ الجوهرية

يتم توفير التعليم والأنشطة الثقافية وتشجيعها بما في ذلك الاستفادة من مكتبة كافية. ينبغي أن يهدف التعليم في السجون إلى تنمية الشخص الكامل مع مراعاة الخلفية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للسجناء. يكون التعليم إجبارياً لصغار السجناء وللسجناء الأميين. وينبغي أن تُعَلَّق سلطات السجن أولوية عليا على هذا الجانب. ينبغي إشراك المجتمع الخارجي بقدر الإمكان في الأنشطة التعليمية والثقافية في السجون.

الأساس في الصكوك الدولية

يُكرِّس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حق جميع الأشخاص في التعليم والمشاركة في الحياة الثقافية:

لكل شخص حق في التعليم. ... [المادة ٢٦، الفقرة ١]

يجب أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ... [المادة ٢٦، الفقرة ٢]

لكل شخص حق المشاركة الحرة في حياة المجتمع الثقافية وفي الاستمتاع بالفنون، والإسهام في التقدم العلمي وفي الفوائد التي تنجم عنه. [المادة ٢٧، الفقرة ١] وتؤكدت هذه الحقوق في المادة ١٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وحق السجناء في الأنشطة الثقافية مُكرِّس أيضاً في المبدأ ٦ من المبادئ الأساسية لمعاملة السجناء:

يحق لكل السجناء أن يشاركوا في الأنشطة الثقافية والتربوية الرامية إلى النمو الكامل للشخصية البشرية.

وتنص القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء على ما يلي:

٧٧- (١) تُتخذ إجراءات لمواصلة تعليم جميع السجناء القادرين على الاستفادة منه بما في ذلك التعليم الديني في البلدان التي يمكن فيها ذلك. ويجب أن يكون تعليم الأميين والأحداث إلزامياً، وأن توجَّه إليه الإدارة عناية خاصة.

(٢) يُجعل تعليم السجناء، في حدود المستطاع عملياً، متناسقاً مع نظام التعليم العام في البلد، بحيث يكون في مقدورهم، بعد إطلاق سراحهم، أن يواصلوا الدراسة دون عناء.

٧٨- تُنظَّم في جميع السجون، حرصاً على رفاه السجناء البدني والعقلي، أنشطة ترويجية وثقافية.

وتشير القواعد النموذجية الدنيا أيضاً إلى توفير الكتب للسجناء:

٤٠- يُزوَّد كل سجن بمكتبة مخصصة لمختلف فئات السجناء تضم قدرًا وافياً من الكتب الترفيهية والتثقيفية على السواء. ويُشجَّع السجناء على الاستفادة منها إلى أبعد حد ممكن.

ويعالج قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠/١٩٩٠ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٠ أيضاً التعليم في السجون. فقد جاء في الفقرة ٣ من هذا القرار أن المجلس:

يوصي كذلك أن تضع الدول الأعضاء المبادئ التالية في اعتبارها عند صياغة سياساتها التعليمية:

(أ) ينبغي أن يهدف التعليم في السجون إلى تنمية الشخص الكامل مع مراعاة الخلفية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للسجين؛

(ب) أن يمكن لجميع السجناء الوصول إلى التعليم، بما في ذلك برامج محو الأمية، والتعليم الأساسي، والتدريب المهني، والأنشطة الخلاقية والدينية والثقافية، والتربية البدنية والرياضة والتربية الاجتماعية، والتعليم العالي وتسهيلات المكتبات؛

(ج) ينبغي بذل كل الجهود لتشجيع السجناء على المشاركة بنشاط في كل جوانب التعليم؛

(د) ينبغي أن يعتمد كل المشاركين في إدارة السجن وتنظيمه إلى تسهيل ودعم التعليم بقدر الإمكان؛

(هـ) ينبغي أن يكون التعليم عنصراً جوهرياً في نظام السجن؛ وينبغي تجنُّب تشييط السجناء الذين يشاركون في برامج التعليم الرسمي المعتمدة؛

(و) ينبغي أن يهدف التعليم المهني إلى زيادة تنمية الفرد وأن يراعي الاتجاهات في سوق العمل؛

(ز) ينبغي إعطاء الأنشطة الخلاقية والثقافية دوراً هاماً نظراً لأنها تنطوي على إمكانات خاصة لتمكين السجناء من تطوير أنفسهم والتعبير عن أنفسهم؛

(ح) ينبغي السماح للسجناء كلما أمكن بالمشاركة في التعليم خارج السجن؛

(ط) عندما يجري التعليم داخل السجن ينبغي إشراك المجتمع الخارجي
إشراكاً كاملاً بقدر الإمكان؛

(ي) ينبغي توفير ما يلزم من الأموال والمعدات وهيئات التدريس لتمكين
السجناء من تلقي التعليم الملائم؛

وتشدد قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث (قواعد بيجين) على الأهمية الخاصة للتعليم
في مؤسسات حبس الأحداث.

ومن الوثائق المرجعية المفيدة التي تعالج هذه القضايا التعليم الأساسي في السجون: التقرير النهائي، الذي اشترك في إصداره
فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية في الأمم المتحدة ومعهد التعليم التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
(اليونسكو) في ١٩٩٥ (ISBN 92-1-130-164-5)

الآثار

تجعل المستويات المرتفعة من البطالة المتفشية بين الناس في كثير من الدول من العسير على السجناء العثور على فرص
العمالة الكافية. وهذا ما يجعل التعليم في السجون أكثر أهمية.

ومستوى تعليم كثير من الرجال والنساء الموجودين في السجن مستوى ضعيف. وكثير منهم لا يعرفون القراءة والكتابة.
ويمكن الاستفادة من وقتهم في السجن لتعليمهم القراءة والكتابة ولإشراكهم في الأنشطة الثقافية. ويمكن أن يساعد هذا
التدريب على زيادة ثقتهم في قدراتهم وزيادة رغبتهم إلى الحياة في إطار القانون بعد الإفراج عنهم.

وتنص الصكوك الدولية بوضوح على أن للسجناء الحق في متابعة التعليم إذا رغبوا في ذلك في حدود الموارد المتاحة.

ولكي يمكن على الأقل منع التدهور العقلي والتوصل في أفضل الحالات إلى تحسين مستوى التعليم وتطوير مستوى فهم السجناء
ينبغي أن يتاح لهم إمكانية الوصول إلى الكتب والفصول الدراسية والأنشطة الثقافية مثل الموسيقى والمسرح والفن والترفيه.

ويُعتبر التعليم أيضاً وسيلة مساعدة في إعادة الإدماج الاجتماعي. وينبغي تشجيع إقامة الصلات بين التعليم في السجن
والتعليم في المجتمع عموماً.

ولا ينبغي التمييز بين الرجال والنساء من ناحية أنواع التعليم والأنشطة التدريبية المتاحة لهم.

وفي بعض البلدان تجري مقارنة أحياناً بين مستوى التعليم المتاح في السجون ومستوى التعليم المتاح للمواطنين الذين يعيشون في
كنف القانون في المجتمع. ويقال أحياناً إن مستوى التعليم في السجون ينبغي أن يكون معادلاً لمستواه في المجتمع. وهذه مسألة
حساسة. فهناك الكثير من الحجج التي تؤيد توفير التعليم الجيد للسجناء. ويتعين شرح هذه الحجج شرحاً واضحاً.

توصيات عملية

- ليس من السهل تنظيم أو إدارة توفير التعليم إلى جانب الأنشطة المشروعة الأخرى في السجن. فبعض السجناء
سيحتاجون إلى دورات تعليمية طول الوقت أثناء النهار. وقد يستفيد غيرهم من الدروس المسائية في نهاية يوم العمل.
وقد يمكن الوفاء باحتياجات آخرين من خلال دورات المراسلة.
- لا ينبغي أن يتحمل السجناء ضرراً من ناحية الأجر أو بأي طرق أخرى عندما يختارون التعليم بدلاً من العمل.

- في كثير من الأحيان يستفيد السجناء كثيراً إذا لم يكن المدرسون من العاملين بصفة مباشرة في إدارة السجن وإذا كانوا بالعكس يعملون عادة في خدمة السلطات التعليمية المحلية.
- ينبغي أن يكون التعليم المقدم في السجن متكاملًا بقدر الإمكان مع النظام التعليمي في المجتمع. وسيزيد ذلك من إمكانيات استمرار السجناء في التعليم بعد الإفراج عنهم من السجن.
- في كثير من البلدان يجب النظر إلى العمل الصناعي والتعليمي والتدريب على المهارات والتربية البدنية والرياضة الترفيهية والأنشطة الثقافية بوصفها برنامجاً متوازناً لأنشطة السجن. ويتعين توفيرها جميعاً إلى حد ما في جميع مؤسسات السجون ولكن التوازن الدقيق قد يتباين من سجن لآخر حسب عمر السجناء وقدراتهم واحتياجاتهم.
- في حالة عدم كفاية الموارد يمكن تقديم البرامج التعليمية بدعوة السجناء الذين يتمتعون بقدرات أكاديمية إلى التدريس للسجناء الآخرين بدون مقابل وتحت الإشراف.
- في حالة نقص الأموال للأنشطة يمكن أن تُدعى المنظمات الثقافية المحلية إلى زيارة السجن وتقديم الأنشطة الثقافية للسجناء.
- ينبغي مراعاة احتياجات الأقليات الإثنية في الأنشطة الثقافية. وأفضل طريقة لتحقيق ذلك هي إشراك مجموعات خارجية تمثل الأقليات الإثنية في السجن.

② **موضوعات للمناقشة**

يوجد في أي سجن قدر كبير من الإمكانيات غير المطروقة والمواهب غير المستغلة. كيف يمكن تشجيع السجناء لزيادة إبداعهم في العمل الذي يقومون به؟

ما هي الخطوات التي يمكن اتخاذها لإدماج التعليم في السجن في إطار النظام التعليمي في المجتمع المحلي؟

نقل أحد السجناء الذي كان يتابع دورة تعليمية متخصصة في أحد السجون إلى سجن آخر دون سابق إنذار ولا تتوفر في هذا السجن الآخر التسهيلات المناسبة. ماذا يمكن القيام به لمساعدة هذا السجين على مواصلة دورته؟

في كثير من نظم السجون توجد مجموعات الأقلية بنسبة كبيرة. كيف يمكن كفالة إشباع الحاجات الثقافية لهذه المجموعات؟

كيف يمكن لسلطات السجن أن تشجع المجموعات الثقافية المحلية على الحضور إلى السجن على أساس منتظم؟


③ **دراسات الحالة**

١- كلفت بالإشراف على سجن في موقع بعيد. ومن العسير العثور على مدرسين في هذا المكان للتدريس في السجن. وسأل عدد من السجناء المتعلمين جيداً عن إمكانية تنظيم التعليم للسجناء الآخرين. ما هو ردك؟ وما هي الاعتبارات المختلفة؟ كيف تضع هذه الخطة؟

٢- سألت إحدى المجموعات المجتمعية المحلية مدير السجن عن إمكانية العمل مع السجناء في الإعداد لتقديم مسرحية. وتقول هذه المجموعة إن أعضاء المجتمع المحلي يمكن دعوتهم عندئذ إلى السجن لمشاهدة المسرحية. كيف ينبغي أن يرد المدير على هذا العرض؟

المهدف 

هدف هذا الفصل أن يبرز حق السجناء في حرية الاعتقاد الديني وممارسة مقتضيات دينهم. وينبغي ربط هذا الفصل بإشارات مرجعية بالفصل ٢٩ من الدليل الذي يعالج مبدأ عدم التمييز.

المبادئ الجوهرية 

لكل السجناء الحق في ممارسة شعائر دينهم ومقابلة أحد رجال هذا الدين. ينبغي السماح للسجناء بمقابلة الممثلين المؤهلين لأي دين.

الأساس في الصكوك الدولية 

تنص المادة ١٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على ما يلي:

لكل شخص حق في حرية الفكر والوجدان والدين، ويشمل هذا الحق حرته في تغيير دينه أو معتقده، وحرته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة.

وتنص المادة ١٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أيضا على الحق في حرية الدين. وتنص الفقرة ٢ من هذه المادة بالتحديد على ما يلي:

لا يجوز تعريض أحد لإكراه من شأنه أن يُخل بحريته في أن يدين بدين ما، أو بحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره.

وفرصه ممارسة شخص لدينه منفرداً أو على الملأ قد تكون مقيدة بواقع السجن. ولهذا السبب تتضمن القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء إشارة محددة إلى ضرورة سماح سلطات السجن للسجناء بإقامة شعائر دينهم ومقابلة أحد رجال هذا الدين:

٤١- (١) إذا كان السجن يضم عدداً كافياً من السجناء الذين يعتنقون نفس الدين، يُعيّن أو يُقر تعيين ممثل لهذا الدين مؤهل لهذه المهمة. وينبغي أن يكون هذا التعيين للعمل كل الوقت إذا كان عدد السجناء يبرر ذلك وكانت الظروف تسمح به.

(٢) يُسمح للممثل المعين أو الذي تم إقرار تعيينه وفقاً للفقرة ١ أن يقيم الصلوات بانتظام وأن يقوم، كلما كان ذلك مناسباً، بزيارات خاصة للمسجونين من أهل دينه رعاية لهم.

(٣) لا يُحرّم أي سجين من الاتصال بالممثل المؤهل لأي دين. وفي مقابل ذلك، يحترم رأي السجناء كلياً إذا هو اعترض على قيام أي ممثل ديني بزيارة له.

٤٢ - يُسمح لكل سجين بقدر ما يكون ذلك في الإمكان بأداء فروض حياته الدينية بحضور الصلوات المقامة في السجن، وبجائزة كتب الشعائر والتربية الدينية التي تأخذ بها طائفته.

الآثار

يمكن أن يتباين مركز الممثلين الدينيين في نظم السجون من بلد لآخر. ففي بعض الأنظمة قد لا يُسمح لهؤلاء الممثلين بالدخول إلى السجن بالمرّة. وفي بعض الأنظمة الأخرى يأتي ترتيب رجل الدين أو الممثل الديني في السلطة بعد مدير السجن مباشرة. وتنص الصكوك الدولية بوضوح على أنه يحق لجميع السجناء الاتصال بممثل ديني مؤهل.

وفي بعض النظم يُسمح لمثلي الدين الرئيسي في البلد وحدهم بالدخول إلى السجن. ولا يُسمح للسجناء الذين ينتمون إلى ديانات الأقلية بإقامة شعائر دينهم. ويمثل ذلك خرقاً للصكوك الدولية.

وينبغي ألا يُفرض على السجناء مقابلة رجل الدين إذا كانوا لا يرغبون في ذلك.

توصيات عملية

- ينبغي أن يتاح لرجال الدين إمكانية مقابلة جميع السجناء الذين يرغبون في استشارتهم.
- والمثالي ألا يكون رجل الدين من موظفي السجن بل أن يأتي من المجتمع المحلي.
- وينبغي إعطاء السجناء فرصة ممارسة شعائر دينهم. وقد يعني ذلك ترتيبات خاصة من ناحية الملابس والغذاء أو تقديم غذاء في أوقات محددة والسماح بالصلاة أو الغُسل (الوضوء).
- وحتى إذا كان السجين يقع تحت أي شكل من أشكال الفصل أو العقوبة فإنه ينبغي السماح له بمقابلة ممثله الديني.

موضوعات للمناقشة

تعني ممارسة الشعائر الدينية أحياناً ارتداء ملابس خاصة والتقيّد برداء خاص والغُسل (الوضوء) في أوقات معيّنة من النهار. ناقش كيف تستطيع سلطات السجن أن تكفل الوفاء بهذه الاحتياجات.

بدأ عدد كبير من السجناء المحبوسين في سجن لمدة طويلة يتحولون من دين إلى آخر. وأصبح رجل الدين الذي تحوّل عنه السجناء والذي كان يعمل طول الوقت في السجن دون عمل تقريباً وهو غاضب جداً. ما هي الخطوات التي ينبغي اتخاذها؟

دراسات الحالة

- ١- أخذ ممثل أحد الأديان الزائرين يشجع السجناء الذين يعتقدون هذا الدين على التشكيك في قواعد ولوائح السجن في كل فرصة. ويجد موظفو السجن صعوبة متزايدة في السيطرة على هؤلاء السجناء. ماذا يفعل مدير السجن؟
- ٢- دخلت مجموعة من السجناء الأجانب إلى السجن. وهم يقولون إن دينهم لا يسمح لهم بتناول الطعام الذي يجري إعداده في مطبخ السجن. ماذا يتعين القيام به مع مراعاة الصكوك الدولية؟

الفصل ٢١ - التحضير للإفراج

الهدف

يهدف هذا الفصل إلى التأكيد على أنه ينبغي تحضير المسجونين لإعادة إدماجهم في المجتمع وتزويدهم بالدعم الاجتماعي الكافي عند إطلاق سراحهم.

المبادئ الجوهرية

ينبغي منذ بداية مدة عقوبة السجين إيلاء النظر إلى مستقبله بعد الإفراج عنه ومساعدة السجناء لكفالة إدماجهم في المجتمع من جديد في المستقبل.
وعلى جميع الوكالات والخدمات المسؤولة عن إعادة إدماج السجناء في المجتمع أن تكفل حصول جميع السجناء على الوسائل والموارد المتاحة للإنفاق على أنفسهم في الفترة التي تعقب الإفراج عنهم مباشرة.

الأساس في الصكوك الدولية

ينص المبدأ ١٠ من المبادئ الأساسية لمعاملة السجناء على ما يلي:

ينبغي العمل، بمشاركة ومعاونة المجتمع المحلي والمؤسسات الاجتماعية ومع إيلاء الاعتبار الواجب لمصالح الضحايا، على تهيئة الظروف المواتية لإعادة إدماج السجناء المطلق سراحهم في المجتمع في ظل أحسن الظروف الممكنة.

وتقضي القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء بما يلي:

٨٠- يوضع في الاعتبار، منذ بداية تنفيذ الحكم، مستقبل السجين بعد إطلاق سراحه، ويُشجع ويُساعد على أن يواصل أو يقيم من العلاقات مع الأشخاص أو الهيئات خارج السجن كل ما من شأنه خدمة مصالح أسرته وتيسير إعادة تأهيله الاجتماعي.

٨١- (١) على الإدارات والهيئات الحكومية أو الخاصة التي تساعد الخارجين من السجن على العودة إلى احتلال مكانهم في المجتمع أن تسعى بقدر الإمكان لجعلهم يحصلون على الوثائق وأوراق الهوية الضرورية وعلى المسكن والعمل المناسبين وعلى ثياب لائقة تناسب المناخ والفصل وأن توفر لهم من الموارد ما يكفي لوصولهم إلى وجهتهم ولتأمين أسباب العيش لهم خلال الفترة التي تلي مباشرة إطلاق سراحهم.

(٢) يجب أن تتاح للممثلين الذين تعتمدهم الأجهزة المذكورة إمكانية دخول السجن والالتقاء بالسجناء، ويجب أن يستشاروا بشأن مستقبل السجين منذ بداية تنفيذ عقوبته.

(٣) يستصوب أن تكون أنشطة الهيئات المذكورة متركزة أو منسقة بقدر الإمكان كيما ينتفع بجهودها على أفضل وجه.

الآثار

يدخل السجناء السجن لمعاقبتهم بجرماتهم من الحرية لفترة من الوقت. وسيعود الأغلبية الساحقة منهم إلى المجتمع بعد استكمال العقوبة. ومن المهام الكبرى لموظفي السجن إعداد السجناء للعيش في إطار القانون بعد الإفراج عنهم من السجن.

وفي معظم نظم السجون يقضي أغلبية السجناء عقوبة قصيرة ويعودون إلى المجتمع بسرعة كبيرة. ويساور سلطات السجن إغراء التركيز على احتياجات السجناء الذين يقربون من نهاية عقوبة حبس طويلة ويتجاهلون هؤلاء الذين يقضون عقوبة قصيرة. وإذا حدث ذلك سيكون هناك خطر حقيقي من عودة السجناء الذين يقضون فترة عقوبة قصيرة إلى السجن مرة بعد مرة.

ويتعين وضع ترتيبات خاصة لإعداد السجناء الذين قضوا مدة حبس طويلة جداً لمرحلة الإفراج بسبب انهيار أو اختفاء الهياكل التي كانت تدعمهم داخل المجتمع.

ولا يستطيع أن يعمل موظفو السجن بمعزل عن غيرهم. وينبغي لهم تشجيع المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تعمل لصالح المجرمين السابقين في المجتمع للحضور إلى السجن لبناء علاقات مع السجناء قبل الإفراج عنهم.

توصيات عملية



- ينبغي أن يحفز موظفو السجن السجناء على تغيير سلوكهم وأن يساعدهم على الحياة بطريقة مختلفة عند مغادرة السجن.
- يستفيد السجناء من برنامج ما قبل الإفراج. وقد يشمل هذا البرنامج مساعدتهم على تحسين ثقتهم واحترامهم لأنفسهم وإعطائهم إحساساً بالمسؤولية. وقد يساعد برنامج ما قبل الإفراج أيضاً السجناء في العثور على العمل أو المسكن بعد مغادرة السجن. وتزيد أهمية هذا البرنامج مع زيادة الفترة التي يقضيها السجين في الحبس.
- البرامج المحددة الموجهة على سبيل المثال لمرتكبي الجرائم الجنسية أو برامج السيطرة على الغضب الموجهة للمجرمين متصفين بالعنف قد تؤدي دوراً هاماً في مساعدة السجناء على احترام القانون بقدر أكبر بعد الإفراج عنهم.
- يمكن أن توجه برامج أخرى ضد العادات التي ترتبط في كثير من الأحيان بطابع الإجرام مثل الإسراف في شرب المواد الكحولية أو القمار أو الاعتماد على المخدرات. وعندما تكون هذه البرامج موجودة فعلاً في المجتمع المحلي فإنه يمكن أحياناً تطبيقها في السجون.
- ينبغي توجيه إدراك المسجونين إلى أن المجتمع عموماً وضحاياهم السابقين خصوصاً قد يشعرون بالقلق من اقتراب الإفراج عنهم.
- يمكن إشراك الوكالات التي تساعد العاطلين أو المرشدين في برامج ما قبل الإفراج عن السجناء. ويمكن أن تشمل هذه الوكالات خدمات الإصلاح والخدمات الاجتماعية والمجموعات الدينية وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية.
- قد يحصل بعض السجناء، مثل الذين قضوا مدة عقوبة طويلة أو الذين لا يزالون يُعتبرون خطراً على الجمهور، على الإفراج المشروط وإخلاء السبيل بشروط. ويعني ذلك أنهم سيكونون رهن الإشراف الرسمي في المجتمع.

② موضوعات للمناقشة

ما هي القضايا التي يرجح أن تكون أهم القضايا بالنسبة للسجين بعد الإفراج عنه مباشرة؟
ما هي السمات الرئيسية في برنامج ما قبل الإفراج بالنسبة للسجناء الذين قضوا فترة تتراوح من سنتين إلى خمس سنوات؟
ادرس الطريقة التي يمكن بها للهيئات المجتمعية أن تشترك في مساعدة السجناء على الاستعداد للإفراج عنهم.
في بعض البلدان يذهب موظفو السجن أو الأخصائيون الاجتماعيون إلى المجتمع المحلي الذي جاء منه السجناء لمناقشة آثار عودتهم. ما هي المزايا والعيوب التي ينطوي عليها إشراك المجتمع المحلي في هذا النوع من المناقشات؟
في بعض الحالات قد لا يكون من الممكن أن يعود السجين إلى مجتمعه بعد الإفراج عنه. ماذا ينبغي عمله في مثل هذه الحالات؟

دراسات الحالة

- ١- يوجد في السجن مخطط جيد الإعداد لمساعدة السجناء الذين ظلوا في الحبس لسنوات طويلة للاستعداد للإفراج. ولكن معظم السجناء يقضون فترات حبس قصيرة. ولا يتم تزويدهم بأي استعدادات للإفراج عنهم لأنهم لم يكتفوا في السجن مدة كافية. ومن المرجح أن يعاود كثير منهم ارتكاب الجرائم ويعودون إلى السجن مرات كثيرة. ماذا يمكن عمله أثناء الفترة القصيرة التي يقضونها في السجن لإعدادهم للعيش في إطار القانون؟
- ٢- ارتكب أحد الأشخاص من مجتمع محلي صغير جريمة خطيرة صدمت المجتمع. وهو على وشك استكمال خمس سنوات في السجن. وهو يرغب في العودة إلى أسرته في ذلك المجتمع الصغير بعد إطلاق سراحه. وطلب مدير السجن أن يذهب أحد أفراد وكالة الخدمة الاجتماعية لمقابلة زعماء ذلك المجتمع لمناقشة الترتيبات. ما هي القضايا الرئيسية التي سيتعين دراستها؟